خطورة التنافس والنزاعات على الموارد المائية

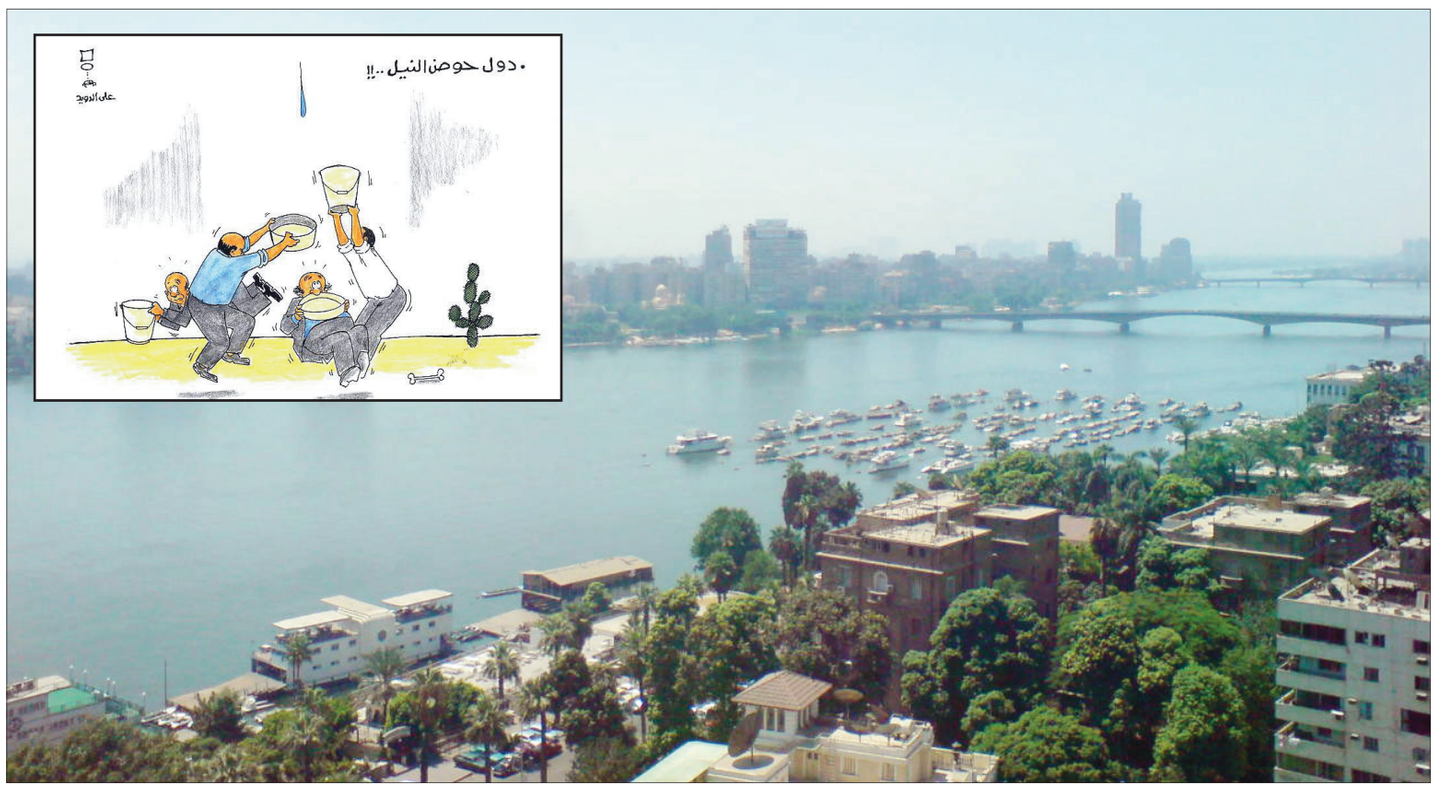

■ إن مكانة المياه كثروة حيوية هامة دفعت بالكثير من الدول إلى وضعها في مقدمة أولويات أمنها القومي و الوطني .. فرغم الوفرة الهائلة للمياه في بعضِ الدول، إلا أن هذه الدول تعطي المستقبل بعداً مرتبطاً بالمياه في خططها الاقتصادية و علاقتها الإقليمية كما نلاحظ دخول المياه كعنصر استراتيجي في المفاوضات الإقليمية بين عدد من الدول و خاصة الدول العربية التي تجري فيها الأنهار ذات المنابع الخارجية مثل نهر النيل من دول شرق ووسط إفريقيا، ونهري دجلة و الفرات من تركيا، وكذلك التهديدات المستمرة من قبل إسرائيل للسيطرة على الأنهار و البحيرات للدول المجاورة (لبنان وسوريا والأردن) كل ذلك يعكس حدة التنافس على مصادر المياه.

وعموما فإن منطقة الشرق الأوسط التي يضرب جزء كبير من مناطقها ملامح الندرة المائية يتصاعد فيها القلق من نشوب حرب بين بعض دولها إذا ما هدد أحد مصادرها المائية .. وتعد إسرائيل الطرف الخطير في افتعال هذا الصراع . وإذا تجاوزنا الحديث عن مخاوف الصراعات و الخلافات بين الدول حول مصادر المياه وتعمقنا في مظاهر التنافس القائم بين المجتمعات التي تعاني شحة في مواردها المائية مثل اليمن فإن مشاهد التنافس والصراع تأخذ أشكالا متعددة منها النزاعات بين أصحاب الآبار الذين يحفرون قرب بعضهم البعض، حيث يدعي كل واحد منهم أنه على حق وأنه حر، في أرضه، مع أن القانون يحدد مسافة بين كل بئر وآخر. وهناك مظاهر تنافس عند تشغيل المشروع، وتحديد حصص للأشخاص والقرى، وقد قاد مثل هذا الخلاف في بعض الأحيان إلى العنف والمواجهة المسلحة، وربما يدمر المصدر المائي في نهاية المطاف.

كتب/
محمد العريقي

ويشتد التنافس بين مزارعي القات والمستهلكين الباحثين عن مياه للشرب، إذ يقوم مزارعو القات بشراء المياه بسعر أعلى وهو ما لا يستطيع دفعه المواطن العادي، كما تحدث النزاعات بسبب نقل المياه من منطقة إلى أخرى .

وحتى في المدن تبرز مشاهد من الخلافات بشأن الاستحواذ على المياه التي تضخها الشبكة العامة، كاستخدام أنابيب كبيرة لسحب المياه وحرمان الجار القريب، أو الخلاف بين المؤجر والمستأجر بشان تحديد كميات المياه المستخدمة وطريقة دفع قيمتها . وحتى القطاعات المختلفة تتنافس بحدة حول أحقيتها وأولويتها في المياه فالمنافسة تشتد بين سكان المدن التي تعاني من نقص في الماء و بين المزارعين في المناطق القريبة من تلك المدن، وهذا الأمر ليس بمستغرب في اليمن، و لعلنا شاهدنا وسمعنا الكثير من النقاشات الحادة في المؤتمرات والندوات بين المسؤلين و الفنيين والخبراء حول إعادة النظر في توزيع حصص الاستخدامات بين مختلف القطاعات وتتوجه الأنظار عادة للقطاع الزراعي الذي يستحوذ على النصيب الأكبر من المياه، في حين تعيش المدن الرئيسية في ظل تهديد الجفاف، فالذين يمثلون القطاع الزراعي يرفضون الضغوط الذي يحرم المزارع من المياه الكافية فذلك في نظرهم سينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي و الغذائي و الاجتماعي غير أن الموضوع يخرج عن طور هذا الجدل عندما تبرز الصور المجسدة لخطورة الجفاف، فيصبح الدفاع لصالح مياه الشرب في المقدمة، ولاحظنا ذلك عندما اشتدت مظاهر الجفاف في عدد من المحافظات عام 2004 ومع تنامي شح المياه ..فإن التنافس يتزايد بين المدينة والريف على مصادر المياه وفي بعض الحالات يتم التغلب على هذه الإشكالية من خلال الشراء من السوق .. ولكن ظلت هناك مخاطر من أن ينزف هذا المصدر .. و في حالات أخرى قامت الحكومة بالتحكم بمصادر المياه .. و هنا يتطلب تفعيل الدور القانوني بما يسمح بتدفق المياه إلى المدن بكميات قابلة للاستدامة وبطريقة مقبولة لسكان الريف و الحضر .

إذا لم يحدث أي تغير إيجابي في الوضع الراهن فإن التنافس على المياه الجوفية سوف يتزايد من منطلق أن المدن الحديثة لا يمكنها أن تموت هكذا (ببساطة) من العطش، لكن الخلاف بين الريف والمدينة سيزداد حدة و سترتفع التكاليف و سيصبح شح المياه العائق الأول أمام النمو الاقتصادي، وسيكون الفقراء على وجه الخصوص الأكثر معاناة بسبب ارتفاع تكلفة الإمدادات و تزايد حدة الخلافات حول المياه.

فعندما يتم استنزاف المياه من أحواض المدن يبدأ شبح العجز المائي في البروز وتقوم الجهات المسئولة عن المياه بالبحث عن مصادر أخرى، أو الدخول في عملية تفاوض مع المناطق الريفية المجاورة وذلك من أجل السماح باستخراج المياه وضخها باتجاه المدينة، قد تجد الدولة صعوبة في إقناع سكان المنطقة بسحب المياه من منطقتهم، وهناك شواهد كثيرة حول ذلك .

و موضوع التنافس على المياه أصبح سمة عالمية مع تزايد أنشطة الإنسان وانحسار عطاء المصادر المائية ..و يظهر التنافس بشكل واضح في قطاع الزراعة بعد أن برزت مظاهر جديدة لتجارة المياه التي تحقق عائدا أفضل من استخدامه للزراعة، فالمتر المكعب من المياه الذي تقدر قيمته ب 200 ريال يكون قيمة العائد من زراعة محصول زراعي عادي 300 ريال و يكون تكلفته 30 ألف ريال إذا ما تم إعادة إنتاجه و تعبئته في قوارير و عرضه للبيع، فكثير من الدول بدأت تتعامل مع المياه كمورد اقتصادي .

ففي شمال الصين مثلاً هناك خزانات كانت قد شيدت خصيصاً من البداية من أجل سد حاجة قطاع الزراعة في بعض المناطق، إلا أنها حولت إمداداتها فيما بعد لسد حاجة المناطق الحضرية و الصناعات الآخذتين في التوسع و خاصة بعد أن تبين أن العائد من كل وحدة مياه تستهلك تفوق مثيلتها في الزراعة.

و في غرب الولايات المتحدة و نتيجة المنافسة فقد تطورت أسواق بيع وشراء المياه شأنها في ذلك شأن باقي السلع ، مما أدى إلى تحويل جزء من مياه الزراعة إلى قطاعات حياتية أخرى، فعندما تكون حقوق المياه ملكا لمزارع – كما هو الحال في معظم الولايات الغربية – فانه يقوم ببيع تلك الحقوق إلى الراغب في الشراء إذا ما تبين له أن العوائد المادية من بيعه للمياه تفوق التحصل عليه من زراعته لمحاصيل معينة.

و في اليمن إذا ما استمر الحال على ما هو عليه فلن ينظر قطاع الزراعة طويلاً حتى يجد نفسه وقد سلبت موارد المياه الحالية بعد أن بدأت مشاريع الري في التقلص و المياه الجوفية هي الأخرى أخذت في النضوب مع التزايد المضطرد على المتطلبات المائية من قبل سكان المدن و الاستخدامات الصناعية وغيرها .. الأمر الذي سيدعو إلى التعجيل بإعادة توزيع المياه بين مستخدميها من زراعة وصناعة وسكان المدن.

وحتى أنصار البيئة الطبيعية فإنهم يدخلون في هذا التنافس، فهم يروا أن كل قطرةٍ من الماء تخصص لحاجة من حاجات الإنسان تعني تضاؤلا في كمية المياه المخصصة لأجل الحياة البيئية وللأسف فإن الخسارة في مناطق عدة كانت على حساب النظام الطبيعي .

إذا كانت خدمة توفير المياه مقبولة لتلبية الاحتياجات الأساسية للشرب والاستخدامات المنزلية في الوقت الحاضر، فإن التوسع في الاستخدامات سيؤدي إلى ظهور مشاكل إضافية تؤثر سلباً على مصادر المياه و على حياة السكان معاً.

فالتجارة في المياه وفي ظل اقتصاد السوق يحفز على نقل استخدام المياه من غرض إلى آخر تبعا للمردود المالي الأعلى، وهو ما قد يسبب اختلالا في حقوق المياه التقليدية و يؤدي إلى تغير مفاجئ في أساليب و طرق الري و نمط حياة السكان خصوصاً في مناطق الندرة و بما ان تكاليف المياه قد تتجاوز ألف ريال للمتر المكعب خلال موسم الجفاف في بعضِ المناطق فإن محدودي الدخل والفقراء لن يتمكنوا دائماً من الحصول على المياه، مما يؤدي إلى الإخلال بعدالة الانتفاع بالمياه، كما ان هذا الأسلوب يشكل تهديدا لمصادر المياه المرشحة للنضوب، فكلما جف مصدر انتقل تجار المياه إلى آخر مادام الربح هو المقياس الوحيد لهذا النشاط .

بالحبر الأخضر

الفساد والرقابة الخضراء

نبيل نعمان

.. لم يعد خافيا أن الفساد يعد أحد أبرز أعداء الحياة وحيثما حل واستشرى أصاب وأعطب وأعاق كل نمو وتطور.

وعندما يمتد الفساد إلى قطاعات وجوانب حياتية هامة تمس حياة الناس بشكل مباشر تكون آثارة ومخاطرة أكبر ومن ذلك البيئة أساس الحياة على كوكب الأرض جيث إن استشعار مخاطر الفساد على حياة الناس يقود بالضرورة إلى النظر إليه من زاوية أثره العميق على البيئة والمحيط الحيوي الذي سيترك جروحا غائرة من العسير معالجتها ومداواتها خلال مدى زمني قصير.

ولهذا فإن الإضرار بالبيئة وإفسادها لا بد أن ينظر إليه كجرائم ضد الإنسانية لا يمكن التهاون مع مرتكبيها .. كما أن الفساد الإداري والمالي الذي يقود إلى الإضرار بالمحيط الحيوي لا بد أن يواجه بقوة من خلال تنفيذ القوانين والتشريعات القائمة وتحديثها باستمرار بما يكفل تحقيق تنمية مستدامة حيث إن هذه الأخيرة لا يمكن الوصول إليها في ظل استشراء الفساد.

ومن هنا فإن الفساد ذات الأثر البيئي يعد أخطر أنواع الفساد كون ضرره يصيب الكثير من الناس ويصعب إزالة آثاره وهو ما يستدعي تعزيز الجهود والتحرك لكشف قضايا من هذا النوع إذا ما أريد للتنمية المستدامة أن تشق طريقها الصحيح.

ومعروف أن هناك العديد من المعايير المعتمدة والقوانين المتعلقة بضرورة احترام البيئة في مختلف الأعمال التنموية والاستثمارية إلا أن ضعف الرقابة والاهتمام من الجهات المختصة وقلة الوعي بأمور البيئة عند تنفيذ المشاريع يحول دون الوفاء والالتزام بالمعايير البيئية في أي عمل وربما يتم غض الطرف عن أي أثر يمكن أن يتركه هذا المشروع أو ذاك.

فالمطلوب الآن إلى جانب تنفيذ القوانين المعنية بالالتزام بالمعايير البيئية جعل الفساد ذات الأثر البيئي يحظى بالأولوية من خلال المراقبة المستمرة للأداء أو ما يمكن تسميته بالرقابة الخضراء سواء من قبل الجهات والأجهزة الحكومية أو منظمات المجتمع المدني البيئية

naalabsi@gmail.com

الماء.. الهم اليومي

● .. مياه الشرب أصبحت هما يوميا للسكان في الكثير من المدن اليمنية ولم تعد تعز وحدها يعز عليها الماء منذ سنوات ورود سكانها (مكاانني ضمآن) بل إن الكثير من المدن تسير على خطى تعز ومنها أمانة العاصمة التي يعاني سكانها من نقص إمدادات مياه الشرب وبعضِ أحيائها لا يزال مشروع الماء فيها حلماً يراودهم منذ زمن.

أما الأحياء التي حظيت بمشاريع مياه خلال الأربعة العقود الماضية بعضها يتذكره المواطن أنه لا زال موجوداً مرة في الشهر وربما أكثر وأخرى أصبحت في طي النسيان.

وبرز ذلك بشكل أكبر في السنوات الأخيرة مع النضوب الحاد في حوض صنعاء وتعمق في الأشهر الأخيرة جراء انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة في اليوم أو لأزمة المشتقات النفطية أو لعدم وجود الصيانة وغير ذلك من المبررات والمشاكل.

في الجراف الغربي وخاصة شرق وشمال مدينة الثورة الرياضية من المناطق التي حظيت بمشروع مياه بدعم من البنك الدولي قبل سنوات لكنه اليوم ومنذ قرابة العشرين يوما لم تجر في أنابيبه قطرة ماء بعد أن ظل في الآونة الأخيرة شحيحاً ونادراً لأسباب ذكرناها أعلاه.

لكن الأزمة الأخيرة تبدو أكثر حدة مما كان سابقاً حيث إن بئر المياه المتواجدة داخل أسوار مدرسة صنعاء متوقفة لأسباب غير معروفة فالبعض يتحدث عن ضرورة تعميق البئر وآخرون يتحدثون عن خلل في المضخة لم يتم إصلاحها خلال الفترة الماضية أيضا لأسباب غير معروفة.

سكان الحي بانتظار عودة المياه إلى منازلهم ويطالبون الجهات المختصة اتخاذ ما يلزم لإعادة المياه باعتبارها شريان الحياة ويتمنون أن يقوم المجلس المحلي بدوره المعهود الذي لطالما قام به خلال الفترات الماضية وأن تتعاون مؤسسة المياه معهم لإصلاح الخلل فالناس يريدون الماء فهل يحظون بعودة المياه في أقرب وقت .. الجميع بالانتظار.

العاصمة ومدينة تعز أنموذجا

المدن اليمنية تغرق بأكوام القمامة

● .. تعاني المدن اليمنية من غياب الاستدامة في عملية النظافة أي خلق قطاع نشط يتولى إزالة المخلفات بصورة مستمرة ودائمة والتخلص منها بشكل أمن إلا ما ندر وهذه التي حظيت بإدارات وصناديق للنظافة لم تستطع أن تؤسس لعملية تراكم في إدارة النظافة رغم الموارد الكبيرة التي تمتلكها.

في الأوانة الأخيرة وربما الأشهر الأخيرة عادت أكوام القمامة تغرق الأحياء السكنية وعلى طول الشوارع الرئيسية ويلاحظ هذا الأمر بشكل أوضح في العاصمة صنعاء ومدينة تعز وهما مدينتان كبيرتان من حيث عدد السكان وتمتلكان صناديق للنظافة يمتلك موارد كافية لإنجاز مهام النظافة في هاتين المدينتين، ويستحب الأمر على المدن الأخرى التي بها صناديق نظافة لكن سوء الإدارة وتسخير موارد هذه الصناديق لأغراض أخرى كما يقول البعض يؤثر سلباً على أداء الأجهزة المعنية بالنظافة فيما يعزو آخرون الأمر إلى عدم الاهتمام بعمال النظافة. وتحسين أجورهم وهو ما برز في أمانة العاصمة عندما تظاهر العديد من عمال النظافة للمطالبة بتحسين أوضاعهم وفاقم من تراكم المخلفات لأيام وتكاد أن تتسبب بكارثة بيئية إذا ما استمر الحال على ما هو عليه.

لا يخفى على أحد أن صناديق النظافة أو أغلبها على الأقل يسودها الفساد وهدر الأموال والموارد في غير محلها وهو ما يؤدي إلى انتشار المخلفات وعدم إدارتها بشكل صحيح في المدن الكبرى أما في المدن الثانوية والمديريات فالوضع أسوأ بكثير.

فهل سنرى خلال الأيام القادمة إعادة النظر في هذه الصناديق والسيطرة عليها وتخليصها من الفساد وجعلها تؤدي دورها المطلوب والذي أنشأت من أجله لأن ذلك من شأنه (إن تم) سيحقق نقلة نوعية في إدارة المخلفات. ولا بد هنا من توسيع دائرة الاهتمام بالنظافة لتشمل كافة المديريات وعدم الاقتصار على المدن وهو ما يطالب به الكثير لأن الجميع يدفع رسوم النظافة في المدن والريف.

أهالي حي الجراف الشرقي يكرسون سلوكاً حضارياً بتنظيم حملة نظافة

كتب/نورالدين القعاري

● في حس وطني كبير واهتمام أهلي عميق خرج أهالي وسكان حي الجراف الشرقي من بيوتهم حاملين شعار "النظافة مسؤولية الجميع" فلم يتحمل أهالي وسكان الجراف الشرقي بأمانة العاصمة تكسد القمامة والبراميل وامتلاء الشوارع بالأتربة ولم يلقوا باللوم على النظافة الغائبة من قبل البلدية، من أن النفايات تبقى في مكانها لعدة أيام دون تدخل عمال النظافة وقالوا نحن في حي لا يختلف عن أحياء العاصمة صنعاء إننا نعاني من غياب النظافة و ترك المخلفات كما هي عليه لدرجة أنها تمكث لأسابيع دون أن يحركها ساكن مما يكون سبباً في تجمّع البعوض والحشرات حول هذه النفايات.

شعار "النظافة مسؤولية الجميع" بدأ مفهوم جديد وجميل ورائع على حارة الجراف الشرقي نتمنى أن تحذو بقية الأحياء حذوه ويكون تكريساً لكل مواطن يحب أن يرى حارته وبيئته على حد سواء ، والجهد شارك فيه الجميع دون استثناء كباراً وصغاراً في صورة تجسد معاني النظافة والمحافظة على بيئتهم ومكتسباتهم المدنية في حالة من النظافة والجمال ينتظر أن تتلوه مشاركات أخرى تمتد إلى كافة الأحياء والحواري وتجسد معاني النظافة لدى المواطنين وتهتم بالتعامل مع البيئة المدنية بطرق حضارية.

هذه السلوكيات البسيطة تساهم في جعل النظافة سلوكاً يومياً، والسلوك اليومي هو عادة متبعة يتم تطبيقها في البيت، الشارع، الأماكن العامة وفي جميع مرافق الحياة. النظافة يجب أن تكون هدفاً يسعى إليه كافة أفراد المجتمع. وكي نعزز اهتمام المجتمع في السعي لتحقيق النظافة يجب أن يتم تطبيق هذا الوعي للنظافة مثل إقامة حملات تطوعية للنظافة في بيئتنا المحيطة بنا.

نعم هذه النشاطات تعتبر من أهم الأنشطة الهادفة لخلق مجتمع نظيف بالإضافة إلى كونها تعزز سلوك النظافة لدى جميع فئات المجتمع للوصول إلى هدف واحد وهو النظافة، عدا عن ذلك فإنها تعكس الصورة الجمالية لبلدنا.

وهنا يجدر بنا القول بأن النظافة مسؤولية الجميع وضرورة حياتية للحفاظ على الحياة العامة والبيئة ، وبتكاثف جهودنا جميعاً وتضافرها نصل إلى مدينة عصرية جميلة ونظيفة .

تصوير/ عبدالله حويس

أخي المواطن
أختي المواطنة

معاً خضنا مسيرة الوقاية بالتحصين ضد شلل الأطفال وحققنا النجاح،
ودورنا اليوم الاستمرار فيه لنحافظ على ما وصلنا إليه.

الحملة الوطنية للتحصين ضد شلل الأطفال - الجولة الثانية - من منزل إلى منزل لجميع الأطفال دون سن الخامسة، في الفترة» 9-11 «من يناير2012 م.